قرآنيكا، مجلة عالمية لبحوث القرآن
عدد خاص (13)، أبريل 2025م. ص 81-116

© 2025 مركز بحوث القرآن
جامعة ملايا، ماليزيا

# ترجيحاتُ الإمامِ أبي حيان الأندلسي لحروف المعاني وأثرُها في التفسير
## نماذج تطبيقية (*)

سعيد عبد الله الكثيري[1] حسن سالم هبشان[2]

***(Imam Abu Hayyan Al-Andalusi's Preferences of Prepositions and Their Impact on Interpretation: Applied Examples)***

**Saeed Bin Abdullah Alkhatiri, Hasan Salem Habshan**

## ABSTRACT

The letters of meanings have received great attention from scholars of interpretation and grammarians. Since they occur frequently in the surahs of the Holy Qur'an, and because of the importance of these letters and the color of their connotations, this research addresses the letters of meanings in the use of grammarians and interpreters of the Holy Qur'an. Abu Hayyan was one of those who spoke extensively about the meanings of the letters of meanings, through his discussions and interpretations through his interpretation of Al-Bahr Al-Muhit, by presenting Some examples in which the discussion was mentioned and which have a preference according to Abu Hayyan, and an analysis of that disagreement and Abu Hayyan's evidence in that regard, then expressing an opinion on this preference. The research followed the inductive and analytical method. This is through extrapolating the areas in which there is disagreement in the letters of the meanings, analyzing them, and arriving at a preference. One of the most prominent findings of the researchers is

(*) This article was submitted on: 13/11/2024 and accepted for publication on: 29/04/2025.

[1] استاذ القراءات والتفسير المساعد
كلية أصول الدين، جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية، بروناي دار السلام
Assistant Professor of Qira'at than Tafsir
Faculty of Usuluddin, Sultan Sharif Ali Islamic University, Brunei Darussalam
Email: Saeed.Saket@unissa.edu.bn

[2] أستاذ الدراسات القرآنية ورئيس قسم أصول الدين بكلية الشريعة - جامعة الشارقة
Professor of Qur'ānic Studies and Chair of the Department of Foundations of Religion
College of Sharia - University of Sharjah
Email: hhabshan@sharjah.ac.ae

that Abu Hayyan is one of the most prominent scholars of language and interpretation who meant the letters of the meanings and the weighting between their meanings more than others, and that the ruling in the weighting between the meanings of the letters is the usage. And the context, and most of Abu Hayyan's arguments are in their correct place.

**Keywords:** *Preferences, Letters, Meanings, Interpretation, Abu Hayyan*

## ملخص

لقد حظيت حروف المعاني باهتمام بالغ من علماء التفسير والنحاة؛ إذ كَثُر ورودها في سور القرآن الكريم، ولأهمية هذه الحروف وتلون دلالاتها يتعرض هذا البحث لحروف المعاني في استعمال النحاة ومفسري القرآن الكريم، وقد كان أبو حيان من المكثرين في الكلام على دلالات حروف المعاني، وذلك بمناقشاته وترجيحاته من خلال تفسيره البحر المحيط، وذلك بعرض بعض النماذج التي ورد فيها النقاش ولها ترجيح عند أبي حيان، وتحليل ذلك الخلاف وأدلة أبي حيان في ذلك، ثم إبداء الرأي في هذا الترجيح. واتبع البحث المنهج الاستقرائي التحليلي؛ وذلك من خلال استقراء المواضع التي فيها الخلاف في حروف المعاني وتحليلها والوصول إلى الترجيح، ومن أبرز ما توصل إليه الباحثان أن أبا حيان من أبرز علماء اللغة والتفسير الذين عنوا بحروف المعاني والترجيح بين معانيها أكثر من غيره، وأن الحاكم في الترجيح بين معاني الحروف هو الاستخدام والسياق، وأن غالب ترجيحات أبي حيان في مكانها الصحيح، ويوصي الباحث بمزيد من تتبع استعمال المفسرين لحروف المعاني ومدى تأثير ذلك في تفاسيرهم.

**كلمات دالَّة:** ترجيحات، حروف، المعاني، التفسير، أبو حيَّان

## 1. المقدمة

الحمد لله والصلاة والسَّلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد:

لقد حازت الدراسات المختصة بحروف المعاني قصب السبق في الدراسات النحوية والتفسيرية على حد سواء؛ إذ لا يخلو الكلام العربي من حرف من حروف المعاني فهي مكون أساسي من مكونات الكلام العربي مثله مثل الاسم والفعل؛ فإنها تقوم بربط أجزاء الجملة بعضها ببعض، فيحوز القارئ فيها والدارس على علم وإمتاع وتشويق، وهذا ما جعل البحث يقف عند واحد من هذه الدروس، وعند رجل من رجالات اللغة والتفسير الكبار ويقف عند ترجيحاته المتعلقة في التفسير بين معاني هذه الحروف ودلالاتها وسبيل استخدامها للربط بين المعاني في الكلام، بوصفها جزءًا أصيلًا في بِنية هذا النظم الحكيم، وقد وُسِم هذا البحث بعنوان: **(ترجيحات الإمام أبي حيان الأندلسي لحروف المعاني وأثرها في التفسير، نماذج تطبيقية)**، حيث اشتمل على مناقشات وردود تصبُّ في مربع الإقناع والإمتاع في الدرس القرآني الذي يسهم إسهامًا لا يُنكر في تحديد دلالة التركيب القرآني المرتبط بفهم معاني كلام الله سبحانه وتعالى.

**أهمية الموضوع:**

تنبع أهمية الموضوع وفاعليته على النحو الآتي:

1- البحث في حروف المعاني من خلال الأمثلة القرآنية، والذي يتعلق البحث فيها بتوجيه التفسير القرآني.

2- لابد للمطّلع على التفسير أو اللغة العربية أن يكون ملمًا بهذا الباب فإنه لا يكاد يفهم كثير من آي القرآن على وجهها الصحيح إلا بالاطلاع على معاني هذه الحروف.

3- البحث في حروف المعاني يحسم النقاش في المسائل اللغوية المتعلقة بمعاني هذه الحروف في الكلام، وما ينتج عنه من تقلبات الأوجه التفسيرية.

**سبب اختيار الموضوع:** تكمن فيما يأتي:

1. إن التلون والتنوع الدلالي الكبير لحروف المعاني داخل سياقات الآيات الكريمة يُلجأ إلى البحث في تحديد الدلالات الأنسب لمعاني كلام الله تعالى.
2. لأهمية معاني الحروف اللغوية والتفسيرية؛ فهي قاسم مشترك بين الدراسات اللغوية بشتى مجالاتها والدراسات التفسيرية.
3. إن اختلاف المفسرين في توجيه معاني هذه الحروف، وكتب التفسير هي العمدة في معرفة الاختلاف والتوسع الدلالي لمعاني الحروف في كتاب الله تعالى.

**أهداف الموضوع:**

تتبلور أهداف الموضوع في:

1- محاولة الوصول إلى المعنى الراجح لصيغ معاني الحروف في سياقاتها المتعددة.

2- محاولة الإسهام في الخلاف الدائر حول هذا الموضوع والإدلاء فيه خدمة للدرس القرآني.

3- إبراز دور أبي حيان وجهوده العلمية في بيان الراجح من معاني هذه الحروف.

**منهج البحث:**

اتبع البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي؛ وذلك من خلال استقراء المواضع التي فيها الخلاف في حروف المعاني وتحليلها والوصول إلى الترجيح.

**الدراسات السابقة:**

1- **(الاتجاه النحوي لأبي حيان الأندلسي في كتابه البحر المحيط سورة الأنفال ـ أنموذجًا)**، رسالة ماجستير في اللغة والأدب، جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي، الجزائر، 2021م. حيث تعرض فيها لمسائل النحو المختلفة في سورة الأنفال وأبرز معالم المدرسة الأندلسية النحوية، كما أبرز حيادية أبي حيان بين المدرستين البصرية والكوفية.

2- **(حروف المعاني موازنة بين كتاب الكشاف للزمخشري وكتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي)**، حسين محمد العربي، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية جامعة سبها، ليبيا، 2015م.

وهي دراسة قريبة من معنى هذا البحث حيث إنها تتناول المقارنة والترجيح، ولكنها مقارنات وليست نقاشًا محضًا للوصول إلى الراجح.

3- **(حول حروف المعاني وأصول استعمالها)**، عباس حسن، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب 1989م.

وهي دراسة قريبة من هذا البحث من جهة البحث في استعمال حروف المعاني في الكلام، وتختلف من جهة أن هذا البحث يتناول الترجيح بين المعاني عند أبي حيان.

4- **(أهمية البحث في حروف المعاني وتلويناتها الدلالية عند الأصوليين)**، إدريس بن خويا، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد الثامن، يوليو، 2013م.

حيث تناول أهمية حروف المعاني وذلك بعرض كثير من النماذج وتأثير ذلك على استدلالات الأصوليين للأحكام الشرعية.

**مجال البحث وحدوده:**

اقتصر البحث على سبعة نماذج تطبيقية من تفسير الإمام أبي حيان الأندلسي المسمى: (**البحر المحيط في التفسير**).

**خطة البحث:**

**يتكون البحث من مقدمة ومبحثين على النحو الآتي:**

**المقدمة: وفيها** مقدمة البحث وأهميته وسبب اختياره وأهدافه والدراسات السابقة والمنهج المتبع فيه.

**المبحث الأول: التعريف الموجز بأبي حيان والمقصود بحروف المعاني، وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول:** التعريف الموجز بأبي حيان الأندلسي.

**المطلب الثاني:** المقصود بحروف المعاني.

**المبحث الثاني: نماذج من ترجيحات أبي حيان في حروف المعاني، وتأثيرها في فهم النَّص القرآني، وفيه سبعة مطالب:**

**المطلب الأول: قوله تعالى:** ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا ﴾ [البقرة: 8] .

**المطلب الثاني: قوله تعالى:** ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١﴾ [البقرة: 11].

**المطلب الثالث: قوله تعالى:** ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ ﴾ [البقرة: 12].

**المطلب الرابع: قوله تعالى:** ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤﴾ [البقرة: 14] .

**المطلب الخامس: قوله تعالى:** ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ﴾ [آل عمران: 104] .

**المطلب السادس: قوله تعالى:** ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ﴾ [يونس: 37].

**المطلب السابع: قوله تعالى:** ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٥﴾ [النور: 4-5] .

**الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.**

**فهرس المصادر والمراجع.**

## 2. التعريف الموجز بأبي حيان والمقصود بحروف المعاني

**وفيه مطلبان:**

### *1.2 التعريف بأبي حيان الأندلسي :*

**اسمه ونسبه وكنيته:**

هو محمد بن يوسف بن علي بن حيَّان الغرناطي الأندلسي أثير الدين أبو حيان. وهذا الاسم والنسب والكنية متفق عليه بين عدة تراجم مشهورة[3]، وإن كان قد ذكر لنفسه

3. Al-Adfuwī, Kamāl Al-Dīn Jaʿfar. (1966). *Al-Ṭāliʿ Al-Saʿīd Al-Jāmiʿ Asmāʾ Nujabāʾ Al-Ṣaʿīd* (Taḥqīq: Saʿd Muḥammad Ḥasan). Al-Qāherah: Al-Dār Al-Miṣriyyah Li-L-Taʾlīf Wa Al-Nashr, p. 6.
Ṣalāḥ Al-Dīn, Muḥammad Ibn Shākir Ibn Aḥmad Ibn Shākir. (1973). *Fawāt Al-Wafayāt* (Taḥqīq: Iḥsān ʿAbbās, 1st Ed., Vol. 4,). Beirūt: Dār Ṣādir, p. 71.
Ibn Nāṣir Al-Dīn, Muḥammad ʿAbd Allāh Abū Bakr Ibn Mujāhid Al-Qaysī. (1973). *Al-Radd Al-Wāfir*. (1st Ed., Vol. 27). Beirūt: Al-Maktab Al-Islāmī, p. 62.
Al-Maqrīzī, Taqī Al-Dīn Aḥmad Ibn ʿAlī. (2006). *Al-Muqaffā Al-Kabīr* (Taḥqīq: Muḥammad Al-Yaʿlāwī, 2nd Ed., Vol. 7). Beirūt: Dār Al-Gharb Al-Islāmī, p. 271.

كنية أخرى وهي أبا عبد الله، ثم سرعان ما نفاها في كتابه البحر المحيط وأقر بكنية أبي حيان المشهورة عنه[4] .

**مولده:**

ولد في 654هـ الموافق 1256م، وقد اتفق المؤرخون على ذلك إلا لسان الدين الخطيب(776هـ) فأرَّخَ مولده في 652هـ، وهو مخالف لإجماع المؤرخين ولأبي حيّان نفسه، حيث أرَّخَ مولده بنفسه في(654هـ) وذلك في إجازة لطالبه الصفدي(764هـ) في إحدى مدن غرناطة بالأندلس[5] .

**شيوخه:** من شيوخه:

1. أحمد بن إبراهيم ابن الزبير[6] .

4. Abū Ḥayyān, Muḥammad Yūsuf ibn ʿAlī Athīr al-Dīn al-Andalusī. (1999). *al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Al-Tafsīr* (Taḥqīq: Ṣidqī Muḥammad Jamīl Vol. 1). Beirūt: Dār al-Fikr, p. 9 and (Vol. 9), p. 518.

5. Ibn al-Khaṭīb, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ʿAbd Allāh ibn Saʿīd al-Gharnāṭī. (2003). *Al-Iḥāṭah Fī Akhbār Gharnāṭah*. (1st ed., Vol. 3). Beirūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, p. 43.
Al-Ṣafadī, Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl ibn Aybak ibn ʿAbd Allāh. (2000). *Al-Wāfī Bi-L-Wafayāt* (Taḥqīq: Aḥmad al-Arnaʾūṭ & Turkī Muṣṭafā, Vol. 5). Beirūt: Dār Iḥyāʾ al-Turāth, p. 185.
Al-Subkī, Tāj al-Dīn ʿAbd al-Wahhāb ibn Taqī al-Dīn. (2004). *Muʿjam al-shuyūkh* (Taḥqīq: Bashshār ʿAwwād wa Akharin, 1st ed.,). Beirūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, p. 475.

6 .Ibn Ḥajar, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʿAlī ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī. (1972). *Al-Durar Al-Kāminah Fī Aʿyān Al-Miʾah Al-Thāminah*. (2nd ed., Vol. 6). Ḥaydarābād: Dār al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah, p. 63.

2. الحسين بن عبد العزيز الأحوص[7].

**تلاميذه:** من تلاميذه[8] :

1. إبراهيم أحمد التنوخي.

2. أحمد الحنبلي.

**مذهبه العقدي والفقهي:**

كان صدوقًا حُجَّة ثبتًا سالمِا في العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم[9]، وكان عَريًا من الفلسفة والاعتزال والتجسيم على نمط السلف الصالح[10].

وفي الفقه كان ظاهري المذهب، وانتقل إلى مذهب الشافعي، وظلَّ المذهب الظاهري عالقًا بنفسه حتى ليروى عنه أنه كان يقول: "مُحال أن يرجع عن مذهب الظاهر من عَلِقَ بذهنه"[11].

**كتبه:** له مؤلفات كثيرة؛ منها:

1. الأثير في قراءة ابن كثير.

7. Ibn al-Jazarī, Shams al-Dīn Abū al-Khayr Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf. (n.d.). *Ghāyat Al-Nihāyah Fī Ṭabaqāt Al-Qurrāʾ* (Taḥqīq: Bergsträsser). (Vol. 1). Al-Qāherah: Maktabat Ibn Taymiyyah, p. 242.
8. Ibn Ḥajar, *Al-Durar Al-Kāminah Fī Aʿyān Al-Miʾah Al-Thāminah*. (Vol. 1), p. 10. Ibn al-Jazarī, *Ghāyat Al-Nihāyah Fī Ṭabaqāt Al-Qurrāʾ* (Vol. 1), p. 242.
9. Ibn Ḥajar, *Al-Durar Al-Kāminah Fī Aʿyān Al-Miʾah Al-Thāminah*. (Vol. 6), p. 62.
10. Al-Shawkānī, Muḥammad ibn ʿAlī. (n.d.). *Al-Badr Al-Ṭāliʿ Bi-Maḥāsin Man Baʿda Al-Qarn Al-Sābiʿ*. Beirūt: Dār al-Maʿrifah, Vol. 2, p. 291.
11. Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn. (n.d.). *Bughyat Al-Wuʿāt Fī Ṭabaqāt Al-Naḥwiyyīn Wa-L-Nuḥāt* (Taḥqīq: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Vol. 1). Lubnān: al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, p. 280.

2. تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب.

**وفاته:** توفي سنة (745هـ) بمصر، ودفن بمقبرة القرافة[12].

## *2.2 المقصود بحروف المعاني:*

**تعريف الحرف لغة:**

قال ابن فارس: "(حرف) الحاء الراء والفاء ثلاثة أصول: حدُّ الشيء، والعُدول، وتقدير الشَّيء.

فأمّا الحدّ فحرْفُ كلِّ شيء حدُّه، كالسيف وغيره...

والأصل الثاني: الانحراف عن الشَّيء. يقال: انحَرَفَ عنه يَنحرِف انحرافاً. وحرّفتُه أنا عنه، أي عدَلتُ به عنه.

والأصل الثالث: المِحراف، حديدة يقدَّر بها الجِراحات عند العِلاج"[13].

ويظهر أن المعنى اللغوي للحرف هو من تطرفه للكلمة فهي نهاية الكلمة، وعلى المعنى الثاني بالانحراف؛ لأن الحرف ينحرف بالمعنى إذ له معاني متعددة، وإنما سياقاته التي وضعت فيه هي التي تحدد المعنى المقصود، فمثلًا قولك في حرف (إلى) يفيد انتهاء الغاية الزمانية والمكانية كما يفيد المصاحبة أو مرادفة كلمة (إليك)، وغيرها.

**اصطلاحًا:** عرف سيبويه (180هـ) حروف المعاني بقوله: "حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (سيبويه، 1988م، صفحة 12/1).

وتنقسم الحروف إلى قسمين:

---

12. Ibn al-Khaṭīb, *Al-Iḥāṭah Fī Akhbār Gharnāṭah.* (Vol. 3), p. 43. Al-Ṣafadī, *Al-Wāfī Bi-L-Wafayāt.* (Vol. 5), p. 185.

13. Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris al-Qazwīnī al-Rāzī, Abū al-Ḥusayn. (1979). *Maqāyīs Al-Lugẖah* (Taḥqīq: ʿAbd al-Salām Hārūn, Vol. 2,). Beirūt: Dār al-Fikr, p. 42.

1. حروف مباني.
2. حروف معاني.

وقد التمس النحويون تعاريف كثيرة لهما، كما يأتي:

**حروف المباني**: هي الحروف الهجائية التي تبنى منها الكلمة، وليس للحرف منها معنى مستقل في نفسه، ولا في غيره. ويطلق عليها حروف التهجي[14].

أما **حروف المعاني**: فهي الحروف التي تربُط الأسماءَ بالأفعال والأسماء بالأسماء. وتدل على معنى في غيرها ويطلق عليها حروف الربط [15].

كما قسَّم الزجاجي(337هـ) الحروف إلى ثلاثة[16]:

1. **حروف المعجم**: ويقصد بها التي هي أصل الكلمات العربية الحروف الأبجدية، وهي: (أ، ب، ت،...)، وهي لا تدل على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف إلا أنها أصل تركيبها.

2. **حروف الأبعاض**: وهي حروف بعض الكلِم كالعين من جعفر، والضاد من ضرب.

14. Majmūʿat min al-muʾallifīn. (n.d.). *Al-Muʿjam Al-Wasīṭ*. (Vol. 1). Al-Qāherah: Majmaʿ Al-Lughah Al-ʿArabiyyah; Dār Al-Daʿwah Li Al-Nashr, p. 72.
Al-Kafawī, Abū Al-Baqāʾ Ayyūb Ibn Mūsá Al-Ḥusaynī Al-Kafawī. (1998). *Kitāb Al-Kulliyyāt: Muʿjam Fī Al-Muṣṭalaḥāt Wa-L-Furūq Al-Lughawiyyah* (Taḥqīq: ʿAdnān Darwīsh & Muḥammad al-Miṣrī, Vol. 1). Beirūt: Muʾassasat al-Risālah, p. 1657.

15. Al-Murādī, Abū Muḥammad Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim al-Mālikī. (1992). *Al-Janā Al-Dānī Fī Ḥurūf Al-Maʿānī* (Taḥqīq: Fakhr al-Dīn Qabāwah & Muḥammad Nadīm Fāḍil). Beirūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, pp. 20–21.

16. Al-Zajjājī, Abū al-Qāsim ʿAbd al-Raḥmān Isḥāq. (1986). *al-Īḍāḥ fī ʿilal al-naḥw* (Taḥqīq: Māzin al-Mubārak, 5th ed). Beirūt: Dār al-Nafāʾis, p. 54.

3. **حروف المعاني**: ما دلَّ على معنى في غيره، نحو: من وإلى وثم وما أشبه ذلك. وشرحه أن "من" تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية غيرها. وكذلك سائر وجوهها. وكذلك "إلى" تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني.

ولعل حروف الأبعاض داخلة في حروف المباني إذ هي كذلك لا معنى لها؛ فيكون تقسيم الحروف إلى قسمين: معاني ومباني كما قسمها المرادي (ت: ٧٤٩هـ).

**صفاتها:** [17]

17 Ibn Bābashādh, Ṭāhir Aḥmad. (1977). *Sharḥ Al-Muqaddimah Al-Maḥsibiyyah* (Taḥqīq: Khālid ʿAbd al-Karīm, 1st ed., Vol. 2). Al-Kuwayt: al-Maṭbaʿah Al-ʿAṣriyyah, p. 455.

Ibn al-Qaṭṭāʿ al-Ṣiqillī, ʿAlī Jaʿfar. (1999). *Abniyat Al-Asmāʾ Wa Al-Afʿāl Wa Al-Maṣādir* (Taḥqīq: Aḥmad ʿAbd al-Dāyim). Al-Qāherah: Dār al-Kutub wa al-Wathāʾiq al-Qawmiyyah, p. 98.

Al-Qaysī, Abū ʿAlī al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh. (1987). *Īḍāḥ Shawāhid Al-Īḍāḥ* (Taḥqīq: Maḥmūd ibn Muḥammad al-Duʿjānī, 1st ed., Vol. 2). Beirūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, p. 643.

Ibn Yaʿīsh, ʿAlī ibn Yaʿīsh ibn Abī al-Sarāyā Muḥammad ibn ʿAlī, Abū al-Baqāʾ. (2001). *Sharḥ al-Mufaṣṣal*. (1st ed., Vol. 8). Beirūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. p. 121.

Ibn Mālik, Muḥammad ʿAbd Allāh. (1990). *Sharḥ Tashīl Al-Fawāʾid* (Taḥqīq: ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid et al., 1st ed., Vol. 1). Miṣr: Dār Hajr li Al-Ṭibāʿah wa Al-Nashr wa Al-Tawzīʿ, p. 230.

Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn. (2007). *Al-Ashbāh Wa Al-Naẓāʾir Fī Al-Naḥw* (Taḥqīq: Gharīd al-Shaykh). Beirūt:Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Vol. 1, p. 41.

Al-Afghānī, Saʿīd Muḥammad. (2003). *Al-Mūjaz Fī Qawāʿid Al-Lughah Al-ʿArabiyyah*. Beirūt: Dār al-Fikr, p. 422.

1. حروف المعاني مبنية كلها.
2. لا تثنى ولا تجمع.
3. في غالب الأمر، إنما مواقعها أوائل الكلام.
4. أُتى بها عوضًا من الأفعال لضرب من الإيجاز والاختصار فالواو في (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) نائب عن أعطف، وهل نائب عن أستفهم، وما نائب عن أنفى.
5. مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه، ولهذا امتنع الجمع بين لعلَّ

وأترجى، وبين إلا وأســـتثني. فلا بد أن تكون معلقة بفعل ملفوظ به أو منوي معه.

6. القياس يقتضـي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها لأن وضـعها للدلالة على المعاني؛ فإذا حذفت أخل حذفها بالمعنى الذي وضـــعت له، وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى.
7. تكون على حرف واحد، كألف الاستفهام، وواو النسق، وكاف التشبيه، وعلى حرفين، نحو مِنْ، وعَنْ، وعلى ثلاثة، نحو أجل، وبجل، وعلى أربعة نحو، لكن مخففة، وعلى خمسة، نحو لكنَّ مشددة.
8. حروف المعاني المنتهية بألف ساكنة ترسم ألفها طويلة مثل: لا، ألا، كلاَّ، هلاَّ، لوما، لولا، ما، إذ ما .. إلا أربعة أحرف جروا على رســم ألفها ألفاً مقصــورة هي: إلى وعلى وبلى وحتى.

**أقسام حروف المعاني**[18] :

تنقسم حروف المعاني إلى قسمين:

**أ. الحروف المختصة:** وهي قسمان:

1. قسم خاص بالأسماء، كحروف الجر، وإنّ وأخواتها ... .
2. قســـم خاص بالأفعال، كحروف الجزم، والنصـــب، نحو: (لم وأخواتها، ولن وأخواتها).

18. Al-Fawzān, ʿAbd Allāh Ṣāliḥ. (*n.d.*). *Dalīl Al-Sālik Ilā Alfiyyat Ibn Mālik*. (Vol. 1), Al-Riyāḍ: Dār al-Muslim li Al-Nashr wa Al-Tawzīʿ, p. 33.

**ب ــ الحروف غير المختصة:** وهي الحروف المشتركة بين الأسماء، والأفعال، كـ (هل)، نحو: هل زيدٌ قائم؟ ونحو: هل قام زيدٌ؟ ومثلها: همزة الاستفهام، وحروف العطف.

## 3. نماذج من ترجيحات أبي حيان في حروف المعاني، وتأثيرها في فهم النص القرآني

وفي هذا المبحث التطبيقي دراسة لسبعة نماذج تطبيقية من الاختلاف في حروف المعاني عند أبي حيَّان، وترجيحه في هذا الخلاف وأثر هذا الاختلاف ثم مناقشة هذا الخلاف ورأينا في ذلك.

### 1.3 قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: 8] .

قال أبو حيَّان في تفسيره: "ومِن: في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ (البقرة:8)، للتبعيض، وأبعدَ من ذهب إلى أنها لبيان الجنس؛ لأنه لم يتقدم شيء مبهم فيبين جنسه ..."[19].

**النقاش:**

اختلف أهل اللغة وأهل التفسير في (مِن) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾، فقال بعضهم: هي لبيان الجنس، ولم يبين أبو حيان أصحاب هذا القول، ثم بحث الباحث في مجموعة كبيرة من التفاسير، ولم يجد من قال بأنها للجنس، وإنما القول بأنها للجنس هو في ال التعريف بكلمة (الناس).

وقال آخرون: هي للتبعيض، وترجيح أبي حيان أنها تبعيضية، ورأى أن من قال: إنها لبيان الجنس فقد أبعد القول جدًا، وقول الإمام فيه معقولية ومنطق سديد، فالقرآن

19. Abū Ḥayyān, *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Al-Tafsīr*. (Vol. 1), pp. 87, 100.

يصنف الناس بين مؤمن ومنافق وكافر، فالطبيعي أنها للتبعيض، أي لبيان صفات كل فريق على حدة، و (مِن) للتبعيض هو رأي كثير من المفسرين[20]، إلا أن أبا حيان لم يظهر لترجيحه سببًا محددًا، ولعل علامة (من) التبعيضية جواز دخول كلمة (بعض) محلها، فكأن المعنى: وبعض الناس يقول، والله أعلم.

ويرى الباحثان أن رأي الإمام أبي حيان صواب وترجيحه في محله تمامًا، وهو رأي كافة النحاة والمفسرين؛ وذلك لأن السياق لا يعارضه بل يدعو إليه، والآيات تصنّف بعض الناس فبدأت بالمنافقين بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾.

### 2.3 قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١﴾ [البقرة: 11].

قال أبو حيَّان: "إنما( ما): صلة لِـ (إنَّ) وتكفها عن العمل، فإن وليتها جملة فعلية كانت مهيئة، وفي ألفاظ المتأخرين من النحويين وبعض أهل الأصول أنها للحصر، وكونها مركبة من (ما) النافية، دخل عليها (إنَّ) التي للإثبات فأفادت الحصر، قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو، والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بما، فلا فرق بين: لعل زيدًا قائم، ولعل ما زيد قائم، فكذلك: إن زيدًا قائم، وإنما زيد قائم، وإذا فهم حصر، فإما يفهم من سياق الكلام لا أن إنما دلت عليه"[21].

**النقاش:**

20. Al-Shawkānī, Muḥammad ibn ʿAlī ibn Muḥammad. (1994). *Fatḥ Al-Qadīr Al-Jāmiʿ Bayna Fannī Al-Riwāyah Wa Al-Dirāyah Min ʿilm Al-Tafsīr*. (1st ed., Vol. 1). Dimashq & Beirūt: Dār Ibn Kathīr, Dār al-Kalim al-Ṭayyib, p. 48.
Abū al-Suʿūd, Muḥammad ibn Muḥammad al-ʿImādī. (*n.d.*). *Irshād Al-ʿaql Al-Salīm Ilā Mayāzā Al-Kitāb Al-Karīm*. (Vol. 1). Beirūt: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, p. 39.

21. Abū Ḥayyān, *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Al-Tafsīr.* (Vol. 1), p. 100.

ذكر أبو حيان أن حرف (إنما) مكون من (إن) المؤكدة و(ما) الزائدة الكافة، وهو حرف يكف (إن) عن العمل ولا تسمى (ما) النافية عنده، فهي لا تفيد الحصر وإنما تفيد تأكيد الإثبات. وأن سبب إفادتها للحصر يفهم من سياق الكلام لا من وضع الكلمة كما يراه بعضهم الذين وصفهم بغير العارفين بالنحو، فهو قول ركيك وفاسد في نظره، فسبب إفادتها للحصر عندهم؛ لأن (أن) للإثبات و (ما) للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معًا إلى شيء واحد لأنه تناقض.

والمقصود من الكلام على الحصر في شيءٍ مخصوصٍ قيد به، وإن لم يدل عليه، فأحمل الحصر على الإطلاق، كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ** ﴾ (الرعد:7) فإن الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينحصر في النذارة، بل له أوصاف جميلة كثيرة كالبشارة وغيرها.

والجمهور على أنها زائدة كافة، مهيئة لدخول ما لم تكن تدخل عليه، وإن (إنما) تفيد الحصر وذكر أبو حيان وطائفة يسيرة أنها لا تفيد الحصر، والصواب رأي الجمهور وأنها تفيد الحصر، قال تعالى: ﴿ **وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّ مُّبِينٌ * إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ** * ﴾ [البقرة: 168-169]، أي لا يأمركم إلا بذاك ولا يأمر بالخير[22].

والآية هنا أفادت حصر وقصر الإفساد فيمن ادعى أنهم مصلحون والمقصود بهم كفار قريش ومن والاهم إلى يومنا هذا، وفي هذا الحصر مبالغة في ذمّ الكفار وزجر لهم عمّا هم عليه من الإفساد في الأرض، وهو ما يراعيه السياق، فقولنا: إنما ينطلق زيدٌ. فهو

22. Al-Sāmarāʾī, Fāḍil Ṣāliḥ. (2000). *Maʿānī Al-Naḥw*. (1st ed., Vol. 1). Al-ʿUrdun: Dār Al-Fikr li Al-Ṭibāʿah wa Al-Nashr wa Al-Tawzīʾ, p. 328.

لقصر الانطلاق على زيدٍ؛ لأنه فرع قولك: ما ينطلق إلا زيدٌ، فيلزم أن لا يكون أحدٌ منطلقاً، ولا يلزم أن لا يكون له صفةٌ غير الانطلاق[23].

### 3.3 قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ﴾ [البقرة: 12].

قال أبو حيان: "ألا: حرف تنبيه زعموا أنه مركب من همزة الاستفهام ولا النافية للدلالة على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقًا، كقوله تعالى: ﴿ **أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ** ﴾ [القيامة:40] ولكونها من المنصب في هذه لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم، وقال ذلك الزمخشري، والذي نختاره أن (ألا) التنبيهية حرف بسيط؛ لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل، ولأن ما زعموا من أن همزة الاستفهام دخلت على (لا) النافية دلالة على تحقق ما بعدها، إلى آخره خطأ"[24].

**النقاش:**

يرى أبو حيان أن حرف التنبيه (ألا) حرف بسيط، وليس مركبًا من همزة الاستفهام ولا النافية، وأنه من أصل وضعه بسيطًا.

وقال العكبري: "قد تأتي (ألا) مركبه بلا النافية وهمزة الاستفهام مثل قوله تعالى: ﴿**ألا يظُن أُوْلَٰٓئِك أنهُم مبْعُوثُون**﴾ [المطففين:٤] لأن الأصل (لا) النافية دخلت عليها همزة الاستفهام، وليست (ألا) التي للتنبيه؛ لأن ما بعد تلك مثبت وها هنا هو منفي"[25].

---

23. Al-Ṭībī, al-Ḥusayn ʿAbd Allāh. (2013). *Futūḥ Al-Ghayb Fī Al-Kashf ʿan Qināʿ Al-Rayb (Ḥāshiyat Al-Ṭībī ʿalā Al-Kashshāf)* (Taḥqīq: Īyād Muḥammad al-Ghawj, 1st ed., Vol. 2,). Dubayy: Jāʾizat Dubayy al-Duwaliyyah li Al-Qurʾān al-Karīm, p. 186.

24. Abū Ḥayyān, *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Al-Tafsīr.* (Vol. 1), pp. 100–101.

25. ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (1276/2).

Al-ʿAkbarī, Abū al-Baqāʾ ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh. (*n.d.*). *Al-Tibyān Fī Iʿrāb Al-Qurʾān* (Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, Vol. 2,). Miṣr: ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāʾ, p. 1276.

ولكن (ألا) التي للتنبيه فيها خلاف؛ فمن علماء النحو والتفسير من قال: إنها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية، ومنهم من قال: إنها حرف بسيط غير مركب يدل على الاستفتاح والتنبيه.

وممن قال بالأول الزمخشري[26] كما ذكر أبو حيان، ومنهم كذلك ابن الشجري(542هـ) الذي قال: "ومثل ذلك تركيبهم للهمزة مع (لا) فبطل الاستفهام والنفي، ودلَّ مجموعهما على ثلاثة معانٍ:

- الأول: استفتاح الكلام به، كقوله تعالى: ﴿ **أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ** ﴾ [البقرة: 13].
- الثاني: التمني، كقولهم: ألا ماء أشربه.
- الثالث: العرض، كقولك: ألا تنزل عندنا تصب من طعامنا؟ جزمت الفعلين على الجواب؛ جواب التمني وجواب العرض"[27].

وقال المنتجب الهمذاني(643هـ): "(ألا): تنبيه تدخل على كل كلام مكتف بنفسه، مستغن عن غيره، نحو: ألا إنه زيد منطلق، ﴿ **أَلَآ إِنَّهُم مِّنۡ إِفۡكِهِمۡ لَيَقُولُونَ** ﴾ [الصافات:151] نظيره: أما تسمع؟ أما ترى؟ وهي مركبة من همزة الاستفهام وحرف

26. Al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ʿAmr ibn Aḥmad, Jār Allāh. (1986). *Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq Ghawāmiḍ Al-Tanzīl.* (3rd ed, Vol. 1). Al-Qāherah: Dār al-Rayyān li Al-Turāth & Beirūt:Dār al-Kitāb al-ʿArabī, p. 62.

27. Ibn al-Shajarī, Ḍiyāʾ al-Dīn Abū al-Saʿādāt Hibat Allāh ibn ʿAlī ibn Ḥamzah. (1991). *Amālī Ibn al-Shajarī* (Taḥqīq: Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, 1st ed., Vol. 2). Al-Qāherah: Maktabat al-Khānjīp, p. 297.

النفي، لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقًا"[28].

لكن ما عليه المحققون من أهل اللغة هو ما ذهب إليه أبو حيان.

قال ابن مالك(672هـ): "وأما (ألا) المستفتح بها فغير مركبة ولا مختصة. بل جائز أن تصدر بها جملة اسمية نحو: ﴿ **أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ** ﴾ [البقرة: 12]، وجملة فعلية نحو: ﴿ **أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ** ﴾ [هود: 8]" [29]، ومثله قال المرادي(749هـ) [30]، وبدر الدين العيني (855هـ) [31].

لقد أفاض النحويون في أنها بسيطة وليست مركبة وهو ما رجّحه أبو حيان والنحاة بعده، ويظهر الأثر في الوظائف النحوية في هذا النموذج وتحرير أبي حيان للخلاف النحوي وذلك لتضلعه رحمه الله بالنحو العربي وإعراب الآيات مستندًا على أدلة علمية وحجج نحوية بينة، وتفسيره البحر المحيط قمة في عرض المسائل النحوية من خلال تفسير الآيات مع ميله للجوانب التفسيرية حيث اتجه في تفسيره إلى الرأي المؤيد بالأدلة القوية، ونقل أقوال أئمة النحو كالزمخشري، كما لم يمنعه الإفادة منهم ونقل آرائهم من تعقبهم ونقدهم مع اعترافه الكبير لهم بعلو منزلتهم.

---

28. Al-Muntajab Al-Hamadhānī. (2006). *Al-Kitāb Al-Farīd Fī Iʿrāb Al-Qurʾān Al-Majīd* (Taḥqīq: Muḥammad Niẓām al-Dīn al-Fatīḥ, 1st ed., Vol. 1). Al-Madīnah Al-Munawwarah: Dār al-Zamān li Al-Nashr wa Al-Tawzīʿ, p. 158.
29. Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Ṭāʾī. (1982). *Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah* (Taḥqīq: ʿAbd al-Munʿim Aḥmad Harīdī, 1st ed., Vol. 3,). Makkah al-Mukarramah: Jāmiʿat Umm Al-Qurā – Markaz Al-Baḥth Al-ʿIlmī Wa-Iḥyāʾ Al-Turāth Al-Islāmī, p. 1655.
30. Al-Murādī, *Al-Janā Al-Dānī Fī Ḥurūf Al-Maʿānī*, p. 382.
31. Al-ʿAynī, Maḥmūd Aḥmad. (2010). *Al-Maqāṣid Al-Naḥwiyyah Fī Sharḥ Shawāhid Shurūḥ Al-ʾAlfiyyah Al-Mashhūr Bi: Sharḥ Shawāhid Al-Kubrā* (Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad Fākhir et al., 1st ed., Vol. 1). Al-Qāherah: Dār al-Salām, p. 120.

**4.3 قوله تعالى:** ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤﴾ [البقرة: 14] .

قال أبو حيان: "ويتعدى خلا بـ (الباء) وبـ ( إلى)، والباء أكثر استعمالا، وعدل إلى (إلى)؛ لأنها إذا عديت بالباء احتملت معنيين: أحدهما: الانفراد، والثاني: السخرية، إذ يقال في اللغة: خلوت به، أي سخرت منه، و( إلى) لا يحتمل إلا معنى واحدًا، و(إلى) هنا على معناها من انتهاء الغاية على معنى تضمين الفعل، أي صرفوا خلاهم إلى شياطينهم، قال الأخفش(215هـ): خلوت إليه، جعلته غاية حاجتي، وهذا شرح معنى، وزعم قوم، منهم النضر بن شميل(204هـ): أن (إلى) هنا بمعنى مع، أي: وإذا خلوا مع شياطينهم، كما زعموا ذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ**﴾ (النساء:2)، ﴿ **مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ** ﴾ (الصف:14)، أي مع أموالكم ومع الله، ومنه قول النابغة(604هـ):

فلا تتركني بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطلي به القار أجرب

ولا حجة في شيء من ذلك. وقيل: إلى بمعنى الباء؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وهذا ضعيف، إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه، والخليل، وتقرير هذا في النحو"[32].

**النقاش:**

عند دراسة هذا النموذج نجد أن أبا حيَّان قد منع تناوب معنى (إلى) إلى غيرها من الحروف، وهذه مسألة خلافية بين مدرسة البصرة الذين يرون عدم حدوث المناوبة

32. Abū Ḥayyān, *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Al-Tafsīr.* (Vol. 1), p. 113.

وبين مدرسة الكوفة التي ترى حدوث المناوبة بين حروف المعاني[33]، وقد مال أبو حيَّان إلى قول البصريين واستند في ذلك إلى قولي سيبويه والخليل الفراهيدي(170هـ)، وأن تعدية (خلوا) بحرف (إلى) يحمل على إرادة السخرية من المنافقين وهو المقصود المراد بالآية على عكس لو عديت بحرف الباء لما تحقق هذا المعنى.

وقد وافق في ذلك إمام المفسرين الطبري(310هـ) حيث قعد لقاعدة تفسيرية ضمن هذا السياق، قائلًا: "وهذا القول عندي أولى بالصواب، لأن لكل حرف من حُرُوف المعاني وجهًا هو به أولى من غيره فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها. ولِـ "إلى" في كل موضع دخلت من الكلام حُكْم، وغيرُ جائز سلبُها معانِيَها في أماكنها"[34].

### 5.3 قوله تعالى: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ﴾ [آل عمران: 104] .

قال أبو حيان: "الأمر متوجه لمن يتوجه الخطاب عليهم. قيل: وهم الأوس والخزرج على ما ذكره الجمهور. وأمره لهم بذلك أمر لجميع المؤمنين، ومن تابعهم إلى يوم القيامة، فهو من الخطاب الخاص الذي يراد به العموم. ويحتمل أن يكون الخطاب عاماً فيدخل فيه الأوس والخزرج. والظاهر أن قوله:(منكم) يدل على التبعيض، وقاله: الضحاك

33. Khuwayyā, Idrīs. (2013). Ahamiyyat Al-Baḥth Fī Ḥurūf Al-Maʿānī Wa-Talwīnātihā Al-Dalāliyyah ʿinda Al-Uṣūliyyīn. *Majallat Āfāq ʿIlmiyyah*, al-Markaz al-Jāmiʿī li-Tāmanghast, al-Jazāʾir, (8), July, p. 184.

34. Al-Ṭabarī, Abū Jaʿfar Muḥammad ibn Jarīr. (2001). *Jāmiʿ Al-Bayān ʿan Taʾwīl Āy Al-Qurʾān* (Taḥqīq: ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī, 1st ed., Vol. 1). Miṣr: Dār Hajr li Al-Ṭibāʿah wa Al-Nashr wa Al-Tawzīʿ wa Al-Iʿlān, p. 309.

والطبري...، وذهب الزجاج (311هـ) إلى أن (من) لبيان الجنس، وأتى على زعمه بنظائر من القرآن وكلام العرب، ويكون متعلق الأمر جميع الأمة يكونون يدعون جميع العالم إلى الخير، الكفار إلى الإسلام، والعصاة إلى الطاعة.

وظاهر هذا الأمر الفرْضية، فالجمهور على أنه فرض كفاية، فإذا قام به بعض سقط عن الباقين"[35].

**النقاش:**

في هذا النموذج وضَّح أبو حيَّان دلالة حرف (من) التي تتنوع دلالتها بين التبعيض والتبيين والجنس وغير ذلك، وقد بُني على دلالة (من) أحكامًا منها كما هو واضح هنا حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فحكمه عند أبي حيَّان أنه فرض كفاية ودليله أن الدعاء إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يصلح إلا لمن علم المعروف والمنكر، وكيف يرتب الأمر في إقامته، وكيف يباشر؟ فإن الجاهل ربما أمر بمنكر، ونهى عن معروف، وربما عرف حكماً في مذهبه مخالفاً لمذهب غيره، فينهى عن غير منكر ويأمر بغير معروف، وقد يغلظ في مواضع اللين وبالعكس. فعلى هذا تكون (من) للتبعيض، ويكون متعلق الأمر ببعض الأمة، وهم الذين يصلحون لذلك[36].

ومنهم من يرى (من) للتبيين بمعنى أنها فرض عين والتكليف للجميع، ورجحوا هذا القول بآية أخرى وهي: ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ**

35. Abū Ḥayyān, *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Al-Tafsīr.* (Vol. 3), p. 289

36. Ibid

﴿ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (آل عمران: 110) فقد أثبت الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للجميع دون استثناء[37].

وجمع الحافظ ابن كثير(774هـ) بين القولين، فقال: "والمقصود من هذه الآية أن تكون فرقة من الأمة مُتَصَدِّيَةٌ لِهَذَا الشَّأْنِ، وإن كان ذلك واجبًا على كل فرد من الأمة بحسبه"[38].

فالاختلاف طويل في هذه المسألة والأدلة تطول، وأثره واضح ومرجعه في الغالب لُغوي، وهذا سرُّ الخلاف بين المفسِّرين وليس بالأمر السهل الترجيح بينهما؛ ولكن حسبنا قول الجمهور في أنها للتبعيض فيكون الحكم فرض كفاية.

ومن نافلة القول إن قبول رأي على الآخر لا يعني إهمال الآراء الأخرى أو طرحها بعيدة، بل فيها ما هو مقبول ومعتمد عند آخرين.

### 6.3 قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: 37].

قال أبو حيّان: "أي: ما صح، ولا استقام أن يكون هذا القرآن المعجز مفترى. والإشارة بهذا فيها تفخيم المشار إليه وتعظيمه، وكونه جامعاً للأوصاف التي يستحيل وجودها فيه أن يكون مفترى.

والظاهر أنَّ ﴿ أَنْ يُفْتَرَىٰ ﴾ هو خبر كان، أي: افتراء، أي: ذا افتراء، أو مفترى. ويزعم بعض النحويين أنَّ (أنْ) هذه هي المضمرة بعد لام الجحود في قولك: ما كان زيد

37. Al-Rāzī, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn ʿUmar ibn al-Ḥasan al-Taymī Al-Rāzī, known as Fakhr al-Dīn. (1999). *Mafātīḥ Al-Ghayb Aw Al-Tafsīr Al-Kabīr* (3rd ed. Vol. 8,). Beirūt: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, p. 314.

38. Ibn Kathīr, Ismāʿīl ʿUmar al-Dimashqī. (1999). *Tafsīr al-Qurʾān Al-ʿAẓīm* (Taḥqīq: Sāmī Muḥammad al-Salāmah, 2nd ed., Vol. 2). Dār Ṭayyibah li-l-Nashr wa-l-Tawzīʾ, p. 92.

ليفعل، وأنه لما حذفت اللام أُظْهِرتْ أنْ وأنَّ اللام وأنْ يتعاقبان، فَحَيْثُ جِيءَ بِاللَّامِ لَمْ تَأْتِ بِأَنْ بَلْ تُقَدِّرُهَا، وحيث حذفت اللام ظهرت أنْ، والصحيح أنهما لا يتعاقبان، وأنه لا يجوز حذف اللام وإظهار أنْ إذ لم يقم دليل على ذلك"[39].

**النقاش:**

يرى أبو حيّان أنه يمنع أن تحذف لام الجحود الناصبة وتبقى أنْ المضمرة بعدها الدالة عليها، ونصّ على المسألة في الارتشاف بشكل أوسع، فقال: "ولما كان (أنْ) مضمرة بعد اللام أجاز بعض النحويين من البصريين حذف اللام، وإظهار (أنْ) نحو: ما كان زيد أنْ يقوم، وقال ابن الأنباري(328هـ): العرب تدخل (أنْ) في موضع لام الجحود، فيقولون: ما كان عبد الله لأن يظلمك، ولم يكن محمد أنْ يختصمك، قال: ولا موضع (لأنْ) من الإعراب، لأنها أفادت ما أفادت اللام، ولا يجوز: ما كان عبد الله لأنْ يزورك، بإظهار (أنْ) بعد اللام عند كوفي ولا بصري. انتهى. والصحيح أنه لا يكتفي بأنْ عن اللام"[40].

وممن قال بجواز حذف اللام مع (أنْ) الرضي(406هـ)، قال: " وأما قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ**﴾ فكأن أصله: ليفترى، فلما حذفت اللام، بناء على جواز حذف اللام مع أنْ وأنَّ، جاز إظهار (أنْ) الواجبة الإضمار بعدها، وذلك لأنها كانت كالنائبة عنها"[41].

---

39. Abū Ḥayyān, *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Al-Tafsīr.* (Vol. 6), p. 57.

40. Abū Ḥayyān, Muḥammad Yūsuf ibn ʿAlī al-Andalusī. (1998). *Irtishāf Al-Ḍarba Min Lisān Al-ʿArab* (Taḥqīq: Rajab ʿUthmān Muḥammad, Vol. 4). Al-Qāherah: Maktabat al-Khānjī, p. 1658.

41. Al-Istarābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Raḍī, Najm al-Dīn. (1975). *Sharḥ Al-Raḍī ʿalā Al-Kāfiyah Li-Ibn Al-Ḥājib* (Taḥqīq:Yūsuf Ḥasan ʿUmar, Vol. 4). Lībyā: Jāmiʿat Qāri Yūnus, p. 62.

وبيَّن ابن عقيل(769هـ) فساد ذلك الرأي، وأبطل الاستدلال بالآية الكريمة، فقال: "وقد يفهم من قوله: بعد اللام، أنه لا يلزم إضمارها في ذلك، إذا لم توجد اللام؛ وقد أجازه بعضهم، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ**﴾ واضطرب فيه ابن عصفور(669هـ)، فمرة منع، ومرة أجاز، والصحيح المنع، وأما الآية فليس مما نحن فيه، بل أخبر بمصدر، وهو: ﴿**أَنْ يُفْتَرَىٰ**﴾ عن القرآن، وهو مصدر؛ وأما ما كان زيد أنْ يقوم؛ فإن أردت المبالغة جاز، ولم يكن مما نحن فيه"[42].

والأصح عند ناظر الجيش(778هـ)، ما هو صحيح عند أبي حيان، فعنده: "أن بعضهم أجاز حذف (اللام) وإظهار (أن) نحو: ما كان زيد أن يقوم، والأصح أن ذلك لا يجوز"[43].

وبهذا يتبين قوة قول أبي حيَّان في المسألة، وهو القول بالمنع، فمن قال بجوازه لم يأت بحجة من لسان العرب، كما أن من استدلَّ بالآية، تبيَّن ضعف الحجة بها، وما هي إلا إخبار بالمصدر.

وبهذا ردّ السيوطي(911هـ)؛ حيث قال: "كذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأنْ في اللفظ، وأجاز بعض الكوفيين إظهارها بفتح اللام تأكيدًا كما جاز ذلك في (كي) نحو ما كان زيد لأنْ يقوم، قال أبو حيان: ويحتاج إلى سماع من العرب، وأجاز بعض النُّحَاة حذف اللام وإظهار (أنْ) نحو: ﴿**وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ**﴾ أي ليفتري،

42. Ibn ʿAqīl, Bahāʾ al-Dīn. (1980–1985). *Al-Musāʿid ʿalā Tashīl Al-Fawāʾid* (Taḥqīq: Muḥammad Kāmil Barakāt). Makkah: Jāmiʿat Umm al-Qurā (Dimashq: Dār al-Fikr, Jeddah: Dār al-Madanī, 1st ed., Vol. 3), p. 77.

43 Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad. (2007). *Sharḥ Al-Tashīl Al-Musammā: Tamhīd Al-Qawāʿid Bi-Sharḥ Tashīl Al-Fawāʾid* (Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad Fākhir et al., 1st ed., Vol. 6). Al-Qāherah: Dār al-Salām li-l-Ṭibāʿah wa-l-Nashr, p. 4176.

وأولّه المانعون بأن (أنْ) وما بعدها في تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر، فأخبر بمصدر عن مصدر"[44].

يظهر من عرض الآراء السابقة أن الغالب عليها هو موافقة ترجيح الإمام أبي حيان في منعه إضمار لام الجحود وإبقاء أنْ المضمرة فيها ظاهرة دالة عليها لظهور الرأي بظهور لام الجحود الناصبة للعمل.

بل نجد أن ابن القيم (751هـ) يوسع دائرة تأثير وعمل حروف المعاني إلى ما هو أوسع من ذلك حيث يجعل هذه الحروف ذات معانٍ خاصة لا يمكن معرفتها إلا بمجالسة ومخالطة العلماء الذين يتنورون بنور العلم والإيمان، حيث قال: "وسمعتُ شيخنا أبا العباس ابن تيمية(728هـ) يقول: يستحيل دخول "لام العاقبة" في فعل الله، فإنها حيث وردت في الكلام؛ فهي لجهل الفاعل بعاقبة فعله، كالتقاط آلِ في عود لموسى، فإنهم لم يعلموا عاقبته، أو لعجز الفاعل عن دفع العاقبة، فأما في فعل من لا يعْزُبُ عنه مثقال ذرة، ومن هو على كل شيءٍ قدير؛ فلا يكون قط إلا "لام كي" وهي لام التعليل ولمثل هذه الفوائدِ التي لا تكادُ توجدُ في الكتب يُحْتاج إلى مجالسةِ الشيوخ والعلماء"[45]. باعتبار أن الكثير من دلالات تلك الحروف لا يمكننا الوقوف على أسرارها وحقائقها من خلال الكتب الموجودة بين أيدينا، بل يجب مخالطة ومجالسة العلماء والمشايخ لأجل معرفة

44. Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn. (n.d.). *Hamaʿ Al-Hawāmiʿ Fī Sharḥ Jamʿ Al-Jawāmiʿ* (Taḥqīq: ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, Vol. 2). Miṣr: al-Maktabah al-Tawfīqiyyah, p. 378.

45. Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Muḥammad Abū Bakr. (2019). *Badāʾiʿ Al-Fawāʾid* (Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad al-ʿImrān, 5th ed., Vol. 1). Al-Riyāḍ: Dār ʿAṭāʾāt al-ʿIlm, Beirūt: Dār Ibn Ḥazm, p. 175.

واكتشاف دلالات أخرى تُستنبط لتلك الحروف وذلك بالتأكيد متوافقًا ومؤيدًا لنصوص شرعية سواء أكانت قرآنية أم سنية.

***7.3 قوله تعالى:*** ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥﴾ *[النور: 4-5]* .

قال أبو حيَّان: "هذا الاستثناء يعقب جملًا ثلاثة، جملة الأمر بالجلد وهو لو تاب وأكذب نفسه لم يسقط عنه حدّ القذف، وجملة النهي عن قبول شهادتهم أبدًا وقد وقع الخلاف في قبول شهادتهم إذا تابوا بناء على أن هذا الاستثناء راجع إلى جملة النهي، وجملة الحكم بالفسق، أو هو راجع إلى الجملة الأخيرة وهي الثالثة وهي الحكم بفسقهم، والذي يقتضيه النظر أن الاستثناء إذا تعقب جملة يصلح أن يتخصص كل واحد منها بالاستثناء أن يجعل تخصيصًا في الجملة الأخيرة، وهذه المسألة تكلم عليها في أصول الفقه وفيها خلاف وتفصيل"[46].

**النقاش:**

يتعرض هذا النموذج لنوعية الاستثناء في هذه الآية هل يعود لجميع ما ذكر من الجمل الثلاث (جملة الأمر بالجلد، وجملة النهي عن قبول شهادتهم، وجملة الحكم بالفسوق) أم للجملة الأخيرة فقط؟

46. Abū Ḥayyān, *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Al-Tafsīr.* (Vol. 8), p. 18.

فمنهم من يرى أنها للجملة الأخيرة فقط كأبي حيان، ومنهم من يرى أنها للجميع كالبغوي[47]، والخلاف راجع إلى مسألة أصولية مشهورة وهي: هل الاستثناء عقب الجُمل المتعاطفة يعود للجميع،

أو يعود للجملة الأخيرة؟[48].

قالت الحنفية: لا تقبل شهادة المحدود في القذف أبدًا، لاختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة؛ لأنها جملة مستأنفة بصيغة الإخبار، منقطعة عما قبلها جيء بها لدفع ما عساه يخطر بالبال من أن القذف لا يصلح أن يكون سبباً لهذه العقوبة.

ونُوقِش قولهم بأن العلة في هذه العقوبة هو فسقهم، والفسق علة في ردّ الشهادة، فإذا ارتفع الفسق بالتوبة، فيلزم منه ارتفاع ردّ الشهادة الذي هو معلوله؛ لأن الحكم يزول بزوال علته.

وقال الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة: تقبل شهادة المحدود في القذف بالتوبة؛ لأن الاستثناء يرجع إلى الجمل الثلاث المتعاطفة بالواو، فيرتفع ردّ الشهادة كما ارتفع الفسق بالتوبة، لكن لم يسقط الحدّ بالتوبة، للإجماع على أنه لا يسقط بالتوبة، لما فيه من حق العبد أو الآدمي، فلا يسقط باستيفائه لا لخلل في اقتضاء صيغة الاستثناء

47. Al-Baghawī, Abū Muḥammad al-Ḥusayn ibn Masʿūd. (1997). *Maʿālim Al-Tanzīl Fī Tafsīr Al-Qurʾān* (Taḥqīq: Muḥammad al-Nimr et al., 4th ed., Vol. 6). Al-Qāherah: Dār Ṭībah li-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, p. 11.

48. Ibn Ḥazm, Abū Muḥammad ʿAlī ibn Aḥmad ibn Saʿīd. (n.d.). *Al-Iḥkām fī Uṣūl al-Aḥkām* (Taḥqīq: Aḥmad Shākir, Vol. 4). Beirūt: Dār al-Afāq al-Jadīdah, p. 21.
Ibn al-Laḥḥām, Abū al-Ḥasan ʿAlāʾ al-Dīn ibn Muḥammad ibn ʿAbbās. (1999). *Al-Qawāʿid wa-l-Fawāʾid al-Usūliyyah wa-mā Yatbaʿuhā min al-Aḥkām al-Farʿiyyah* (Taḥqīq: ʿAbd al-Karīm al-Fiḍaylī, 2nd ed.). Beirūt: Al-Maktabah Al-ʿAṣriyah, p. 338.

التي أعقبت الجمل السابقة أن تعم كل الجمل، فبقي الاستثناء في ظاهره عائدًا إلى ردّ الشهادة والتفسيق، وهذا ما قرره الزمخشري[49]، وهو رأي أكثر التابعين وفقهاء الأمصار غير الحنفية[50].

الراجح: هو قول الجمهور، ذلك أن المانع من قبول الشهادة وهو الفسق المتسبب عن القذف قد زال، فلم يبقَ ما يوجب الرد للشهادة، قال الشوكاني: "وقول الجمهور هو الحق؛ لأن تخصيص التقييد بالجملة الأخيرة دون ما قبلها مع كون الكلام واحدًا في واقعة شرعية من متكلم واحد خلاف ما تقتضيه لغة العرب، وأولوية الجملة الأخيرة المتصلة بالقيد بكونه قيدًا لها لا تنفي كونه قيدًا لما قبلها.

غاية الأمر أن تقييد الأخيرة بالقيد المتصل بها أظهر من تقييد ما قبلها به، ولهذا كان مجمعًا عليه، وكونه أظهر لا ينافي قوله فيما قبلها ظاهرًا، وقد أطال أهل الأصول الكلام في القيد الواقع بعد جمل بما هو معروف عند من يعرف ذلك الفن"[51].

ويرى الباحثان أن ترجيح أبي حيان موافق لرأي الجمهور ومدعّم بقواعد تفسيرية وأصولية وهو ما يقوي ما ذهب إليه ويدعَمه.

49. Al-Zamakhsharī, *Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq Ghawāmiḍ Al-Tanzīl.* (Vol. 3.), p. 214.

50. Al-Zuḥaylī, Wahbah Muṣṭafā. (n.d.). *Al-Fiqh Al-Islāmī Wa-Adillatuhu* (Vol. 7). Dimashq: Dār al-Fikr, p. 5526-5527

51. Al-Shawkānī, *Fatḥ Al-Qadīr Al-Jāmiʿ Bayna Fannī Al-Riwāyah Wa Al-Dirāyah Min ʿilm Al-Tafsīr*. (Vol. 4), p. 11.

4. **الخاتمة:** من خلال البحث تبين أن:

1- لحروف المعاني أهمية في التركيب وهي الربط بين معاني الكلام وتقوية الدلالة.

2- أبا حيَّان من علماء اللغة والتفســـير الذين عنوا بحروف المعاني والترجيح بين معانيها أكثر من غيره.

3- غالب ترجيحات أبي حيان في مكانها الصـــحيح؛ لأنه اعتمد على أقوال كبار أهل اللغة كما اعتمد على قواعد تفسيرية تؤيد ما ذهب إليه.

4- لترجيحات أبي حيان أثر عميق في فهم النصـــوص، فإن معاني الحروف تعدد دلالتها كما رأينا، وحسم الخلاف فيها يثري البحث ويقوي الرأي.

5- الحاكم في الترجيح بين معاني الحروف هو الاستخدام والسياق.

6- ترجيح معنى على آخر من معاني الحروف المختلفة لا يعني طرح الآراء الأخرى، بل فيها ما هو مقبول.

**التوصيات:**

يوصي الباحثان بالآتي:

- تعميق الدراســات التي تتعلق بحروف المعاني ومعانيها المتعددة المتعاقبة والترجيح بينها بحسب سياقات الكلام في تفاسير عدة.

- الاهتمام بالتراث العلمي الإسلامي ودعم الحفاظ عليه وتدريسه للنشء فيكبروا على محبته.

- الاهتمام بمســـائل اللغة المتعلقة بدلالات المعاني المتغايرة لما لها من أثر في إثراء معاني الكلام.

## المراجع والمصادر:

**REFERENCES**


Abū Al-Suʿūd, M. Ibn M. Al-ʿImādī. (n.d.). *Irshād Al-ʿAql Al-Salīm Ilā Mazāyā Al-Kitāb Al-Karīm*. Dār Iḥyāʾ Al-Turāth Al-ʿArabī.

Abū Ḥayyān, Muḥammad Yūsuf Ibn ʻAlī Athīr Al-Dīn Al-Andalusī. (1997). *Al-Baḥr Al-Muḥīṭ Fī Al-Tafsīr* (Taḥqīq: Ṣidqī Muḥammad Jamīl). Dār Al-Fikr.

Abū Ḥayyān, Muḥammad Yūsuf Ibn ʻAlī Athīr Al-Dīn Al-Andalusī. (1998). *Irtishāf Al-Ḍarba Min Lisān Al-ʿArab* (Taḥqīq: Rajab ʻUthmān Muḥammad). Maktabat Al-Khānjī.

Al-Adfuwī, Kamāl Al-Dīn Jaʿfar. (1966). Al-Ṭāliʿ Al-Saʿīd Al-Jāmiʿ Asmāʾ Nujabāʾ Al-Ṣaʿīd (Taḥqīq: Saʿd Muḥammad Ḥasan). Al-Qāherah: Al-Dār Al-Miṣriyyah Li-L-Taʾlīf Wa Al-Nashr

Al-Afghānī, Saʿīd Muḥammad. (2003). Al-Mūjaz Fī Qawāʿid Al-Lughah Al-ʿArabiyyah. Beirūt: Dār al-Fikr.

Al-ʿAkbarī, Abū Al-Baqāʾ ʿAbd Allāh Ibn Al-Ḥusayn Ibn ʿAbd Allāh. (n.d.). *Al-Tibyān Fī Iʿrāb Al-Qurʾān* (Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad Al-Bijāwī, ed.). ʿĪsá Al-Bābī Al-Ḥalabī Wa-Shurakāʾuh.

Al-ʿAynī, Maḥmūd Aḥmad. (2010). *Al-Maqāṣid Al-Naḥwiyyah Fī Sharḥ Shawāhid Shurūḥ Al-ʾAlfiyyah Al-Mashhūr Bi: Sharḥ Shawāhid Al-Kubrā* (Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad Fākhar et al.,). Dār Al-Salām.

Al-Fawzān, ʿAbd Allāh Ṣāliḥ. (n.d.). Dalīl Al-Sālik Ilā Alfiyyat Ibn Mālik. (Vol. 1), Al-Riyāḍ: Dār al-Muslim li Al-Nashr wa Al-Tawzī'.

Al-Istarābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Raḍī, Najm al-Dīn. (1975). Sharḥ Al-Raḍī ʿalā Al-Kāfiyah Li-Ibn Al-Ḥājib (Taḥqīq:Yūsuf Ḥasan ʿUmar, Vol. 4). Lībyā: Jāmiʿat Qāri Yūnus.

Al-Kafawī, Abū Al-Baqāʾ Ayyūb Ibn Mūsá Al-Ḥusaynī Al-Kafawī. (1998). Kitāb Al-Kulliyyāt: Muʿjam Fī Al-Muṣṭalaḥāt Wa-L-Furūq Al-Lughawiyyah (Taḥqīq: ʿAdnān Darwīsh & Muḥammad al-Miṣrī, Vol. 1). Beirūt: Muʾassasat al-Risālah

Al-Maqrīzī, Taqī Al-Dīn. (2006). *Al-Muqaffá Al-Kabīr* (Taḥqīq: Muḥammad Al-Yaʿlāwī, 2nd ed). Dār Al-Gharb Al-Islāmī.

Al-Marādī, Abū Muḥammad Badr Al-Dīn Ḥasan Ibn Qāsim Al-Mālikī. (1992). *Al-Janā Al-Dānī Fī Ḥurūf Al-Maʿānī.* (Taḥqīq: Fakhr Al-Dīn Qabāwah & Muḥammad Nadīm Fāḍil). Beirūt: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.

Al-Muntajab Al-Hamadhānī. (2006). *Al-Kitāb Al-Farīd Fī Iʿrāb Al-Qurʾān Al-Majīd* (Taḥqīq: Muḥammad Niẓām Al-Dīn Al-Fatīḥ). Al-Madīnah Al-Munawwarah: Dār Al-Zamān Li-Al-Nashr Wa-Al-Tawzīʿ.

Al-Nāẓir Al-Jaysh, Muḥammad Ibn Yūsuf Ibn Aḥmad. (2007). *Sharḥ Al-Tashīl Al-Musammá Tamḥīd Al-Qawāʿid Bi-Sharḥ Tashīl Al-Fawāʾid* (Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad Fākhar et al.). Al-Qāherah: Dār Al-Salām Li-Al-Ṭibāʿah Wa-Al-Nashr.

Al-Qaysī, Abū ʿAlī Al-Ḥasan Ibn ʿAbd Allāh. (1987). *Īḍāḥ Shawāhid Al-Īḍāḥ* (Taḥqīq: Maḥmūd Ibn Muḥammad Al-Duʿjānī). Beirūt: Dār Al-Gharb Al-Islāmī.

Al-Rāzī, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad Ibn ʿUmar Ibn Al-Ḥasan Al-Taymī Al-Rāzī, Al-Mulaqqab Bi-Fakhr Al-Dīn. (1999). *Mafātīḥ Al-Ghayb Aw Al-Tafsīr Al-Kabīr* (3rd Ed.). Dār Iḥyāʾ Al-Turāth Al-ʿArabī.

Al-Ṣafadī, Ṣalāḥ Al-Dīn Khalīl Ibn Aybak Ibn ʿAbd Allāh. (2000). *Al-Wāfī Bi-Al-Wafayāt* (Taḥqīq: Aḥmad Al-Arnāʾūṭ & Turkī Muṣṭafá). Dār Iḥyāʾ Al-Turāth.

Al-Sāmarāʾī, Fāḍil Ṣāliḥ. (2000). *Maʿānī Al-Naḥw* (1st ed.). Dār Al-Fikr Li-L-Ṭibāʿah Wa-Al-Nashr Wa-Al-Tawzīʿ.

Al-Shawkānī, Muḥammad Ibn ʿAlī Ibn Muḥammad. (1993). *Fatḥ Al-Qadīr Al-Jāmiʿ Bayna Fannī Al-Riwāyah Wa-Al-Dirāyah Min ʿilm Al-Tafsīr* (1st ed.). Dār Ibn Kathīr; Dār Al-Kalim Al-Ṭayyib.

Al-Shawkānī, Muḥammad Ibn ʿAlī. (n.d.). *Al-Badr Al-Ṭāliʿ Bi-Maḥāsin Man Baʿda Al-Qarn Al-Sābiʿ*. Dār Al-Maʿrifah.

Al-Subkī, Tāj Al-Dīn ʿAbd Al-Wahhāb Ibn Taqī Al-Dīn. (2004). *Muʿjam Al-Shuyūkh* (Taḥqīq: Bashshār ʿAwwād et al., 1st ed.,). Dār Al-Gharb Al-Islāmī.

Al-Suyūṭī, ʿAbd Al-Raḥmān Ibn Abī Bakr, Jalāl Al-Dīn. (2007). *Al-Ashbāh Wa-Al-Naẓāʾir Fī Al-Naḥw* (Taḥqīq: Gharīd Al-Shaykh). Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.

Al-Suyūṭī, ʿAbd Al-Raḥmān Ibn Abī Bakr, Jalāl Al-Dīn. (n.d.). *Bughyat Al-Wuʿāt Fī Ṭabaqāt Al-Nuḥāh Wa-Al-Nuḥāt* (Taḥqīq: Muḥammad Abū Al-Faḍl Ibrāhīm). Al-Maktabah Al-ʿAṣriyyah.

Al-Ṣuyūṭī, ʿAbd Al-Raḥmān Ibn Abī Bakr. (n.d.). *Hamaʿ Al-Hawāmiʿ Fī Sharḥ Jamʿ Al-Jawāmiʿ* (Taḥqīq: ʿAbd Al-Ḥamīd Hindāwī). Al-Maktabah Al-Tawfīqiyyah.

Al-Ṭabarī, Abū Jaʿfar Muḥammad Ibn Jarīr. (2001). *Jāmiʿ Al-Bayān ʿan Taʾwīl Āy Al-Qurʾān* (Taḥqīq: ʿAbd Allāh Ibn ʿAbd Al-Muḥsin Al-Turkī). Dār Hajr Li Al-Ṭibāʿah Wa Al-Nashr Wa Al-Tawzīʿ Wa Al-Iʿlān.

Al-Ṭayyibī, Al-Ḥusayn ʿAbd Allāh. (2013). *Fatūḥ Al-Ghayb Fī Al-Kashf ʿan Qināʿ Al-Rayb (Ḥāshiyat Al-Ṭayyibī ʿalá Al-Kashshāf)* (Taḥqīq: Iyād Muḥammad Al-Ghawj). Jāʾizat Dubayy Al-Duwaliyyah Li-Al-Qurʾān Al-Karīm.

Al-Zajjājī, Abū Al-Qāsim ʿAbd Al-Raḥmān Isḥāq. (1986). *Al-Īḍāḥ Fī ʿilal Al-Naḥw* (Taḥqīq: Māzin Al-Mubārak, 5th Ed.,). Dār Al-Nafāʾis.

Al-Zamakhsharī, Abū Al-Qāsim Maḥmūd Ibn ʿUmar Ibn Aḥmad, Jār Allāh. (1987). *Al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq Ghawāmiḍ Al-Tanzīl* (3rd Ed.). Al-Qāherah: Dār Al-Rayyān Li Al-Turāth & Beirūt: Dār Al-Kitāb Al-ʿArabī.

Al-Zuḥaylī, Wahbah Muṣṭafā. (n.d.). *Al-Fiqh Al-Islāmī Wa-Adillatuhū*. Dār Al-Fikr.

Baghawī, Abū Muḥammad Al-Ḥusayn Ibn Masʿūd. (1997). *Maʿālim Al-Tanzīl Fī Tafsīr Al-Qur'ān* (Taḥqīq: Muḥammad Al-Nimr et al., 4th ed). Dār Ṭayyibah Lil-Nashr Wa Al-Tawzīʿ.

Bahā' Al-Dīn Ibn ʿAqīl. (1980–1985). *Al-MusāʿId ʿAlā Taysīr Al-Fawā'id* (Taḥqīq: Muḥammad Kāmil Barakāt, 1st ed). Jāmiʿat Umm Al-Qurā; Dār Al-Fikr; Dār Al-Madanī.

Ibn al-Jazarī, Shams al-Dīn Abū al-Khayr Muḥammad ibn Muḥammad ibn Yūsuf. (n.d.). *Ghāyat Al-Nihāyah Fī Ṭabaqāt Al-Qurrāʾ* (Taḥqīq: Bergsträsser). (Vol. 1). Al-Qāherah: Maktabat Ibn Taymiyyah

Ibn Al-Khaṭīb, Muḥammad ʿAbd Allāh Ibn Saʿīd Al-Gharnāṭī. (2003). *Al-Iḥāṭah Fī Akhbār Gharnāṭah* (1st ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.

Ibn Al-Laḥḥām, Abū Al-Ḥasan ʿAlāʾ Al-Dīn Muḥammad Ibn ʿAbbās. (1999). *Al-Qawāʿid Wa Al-Fawāʾid Al-Uṣūliyyah Wa Mā Yatbaʿuhā Min Al-Aḥkām Al-Farʿiyyah* (Taḥqīq: ʿAbd Al-Karīm Al-Faḍīlī, 2nd Ed.). Beirut: Al-Maktabah Al-ʿAṣriyyah.

Ibn Al-Qaṭṭāʿ Al-Ṣiqillī, ʿAlī Jaʿfar. (1999). *Abniyat Al-Asmāʾ Wa Al-Afʿāl Wa Al-Maṣādir* (Taḥqīq: Aḥmad ʿAbd Al-Dāyim). Al-Qāherah: Dār Al-Kutub Wa Al-Wathāʾiq Al-Qawmiyyah.

Ibn Al-Shajarī, Ḍiyāʾ Al-Dīn Abū Al-Saʿādāt Hibat Allāh Ibn ʿAlī Ibn Ḥamzah. (1991). *Amālī Ibn Al-Shajarī* (Taḥqīq: Maḥmūd Muḥammad Al-Ṭanāḥī). Al-Qāherah: Maktabat Al-Khānjī.

Ibn ʿAyyāsh, A. ʿAlī Ibn ʿAyyāsh Ibn Abī Al-Sarayā M. Ibn ʿAlī. (2001). *Sharḥ Al-Mufṣal* (1st Ed.). Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyyah.

Ibn Bābshādh, Ṭāhir Aḥmad. (1977). *Sharḥ Al-Muqaddimah Al-Muḥsibiyyah* (Taḥqīq: Khālid ʿAbd Al-Karīm, 1st Ed.). Kuwait: Al-Maṭbaʿah Al-ʿAṣriyyah.

Ibn Fāris, Aḥmad Ibn Fāris Al-Qazwīnī Al-Rāzī, Abū Al-Ḥusayn. (1979). *Maqāyīs Al-Lughah* (Taḥqīq: ʿAbd Al-Salām Ḥārūn). Dār Al-Fikr.

Ibn Ḥajar Al-ʿAsqalānī, Abū Al-Faḍl Aḥmad Ibn ʿAlī. (1972). *Al-Durar Al-Kāminah Fī Aʿyān Al-Miʾah Al-Thāminah* (2nd Ed.). Hyderabad: Dār Al-Maʿārif Al-ʿUthmāniyyah.

Ibn Ḥazm, Abū Muḥammad ʿAlī Ibn Aḥmad. (n.d.). *Al-Iḥkām Fī Uṣūl Al-Aḥkām* (Taḥqīq: Aḥmad Shākir). Beirut: Dār Al-Āfāq Al-Jadīdah.

Ibn Kathīr, Ismāʿīl ʿUmar al-Dimashqī. (1999). Tafsīr al-Qurʾān Al-ʿAẓīm (Taḥqīq: Sāmī Muḥammad al-Salāmah, 2nd ed., Vol. 2). Dār Ṭayyibah li-l-Nashr wa-l-Tawzīʾ.

Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Ṭāʾī. (1982). Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah (Taḥqīq: ʿAbd al-Munʿim Aḥmad Harīdī, 1st ed., Vol. 3,). Makkah al-Mukarramah: Jāmiʿat Umm Al-Qurā – Markaz Al-Baḥth Al-ʿIlmī Wa-Iḥyāʾ Al-Turāth Al-Islāmī

Ibn Mālik, Muḥammad ʿAbd Allāh. (1990). *Sharḥ Tashīl Al-Fawāʾid* (Taḥqīq: ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid et al., 1st ed., Vol. 1). Miṣr: Dār Hajr li Al-Ṭibāʿah wa Al-Nashr wa Al-Tawzīʿ

Ibn Nāṣir Al-Dīn, Muḥammad ʿAbd Allāh Abū Bakr Ibn Mujāhid Al-Qaysī. (1973). Al-Radd Al-Wāfir. (1st Ed., Vol. 27). Beirūt: Al-Maktab Al-Islāmī.

Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Muḥammad Abū Bakr. (2019). Badāʾiʿ Al-Fawāʾid (Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad al-ʿImrān, 5th ed., Vol. 1). Al-Riyāḍ: Dār ʿAṭāʾāt al-ʿIlm, Beirūt: Dār Ibn Ḥazm,

Khuwayyā, Idrīs. (2013). Ahamiyyat Al-Baḥth Fī Ḥurūf Al-Maʿānī Wa-Talwīnātihā Al-Dalāliyyah ʿinda Al-Uṣūliyyīn. Majallat Āfāq ʿIlmiyyah, al-Markaz al-Jāmiʿī li-Tāmanghast, al-Jazāʾir, (8), July.

Majmūʿat min al-muʾallifīn. (n.d.). Al-Muʿjam Al-Wasīṭ. (Vol. 1). Al-Qāherah: Majmaʿ Al-Lughah Al-ʿArabiyyah; Dār Al-Daʿwah Li Al-Nashr

Ṣalāḥ Al-Dīn, Muḥammad Ibn Shākir Ibn Aḥmad Ibn Shākir. (1973). Fawāt Al-Wafayāt (Taḥqīq: Iḥsān ʿAbbās, 1st Ed., Vol. 4,). Beirūt: Dār Ṣādir